التطبيقي للبحث هي مهمة أساسية لدى الباحث، وبذلك فأن الفائدة التطبيقية تمثل احد شروط اختيار موضوع مشكلة البحث.

7. الإضافة والمساهمة العلمية للبحث: أن هدف أي بحث علمي هو إثراء المعرفة في مجال التخصص المعني من خلال الحقائق والنتائج التي يتوصل إليها الباحث أو القواعد والنظريات التي يتم صياغتها من البحث، والتي تعد مراجع لباحثين مستقبلين أو محتملين، فنتائج البحث تعد مساهمة في تقدم المعرفة لذا ينبغي أن يختار الباحث المشكلة التي تضيف مساهمة للمعرفة.

أما بالنسبة لصياغة المشكلة، والتي تمثل تحديد المشكلة في عبارات واضحة ومفهومة ومحددة تعبر عن مضمونها ومجالها، فأن صياغة المشكلة لصورة صحيحة ودقيقة تجعل الباحث ينجز جزءً مهماً من بحثه، فأن تحديد وصياغة المشكلة بشكل صحيح يجعل بناء الفروض ووضع خطة البحث بغاية السهولة والوضوح.

3- 4-2: أساليب صياغة مشكلة البحث:

وهناك أسلوبان لصياغة المشكلة وهي:

1. الصياغة التساؤلية:

أي انه يمكن التعبير عن المشكلة بصيغة السؤال، وهي الأسلوب الأفضل في الصياغة، لان هذه الصياغة تجعل الباحث يشعر بأنه مطلوب منه في متن البحث الإجابة عن هذا السؤال (أو الأسئلة). فإذا أراد الباحث أن يبحث في دراسة العلاقة بين متغيرين مثل التقدم التكنولوجي (كمتغير مستقل) وتقنيات نظام محاسبة التكاليف (كمتغير تابع)، بذلك يمكن صياغة المشكلة السابقة بالسؤال الأتي:

(ما اثر التقدم التكنولوجي في تقنيات نظام محاسبة التكاليف؟)

إن صياغة المشكلة على شكل سؤال أو أكثر يسهل من إبراز العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة بشكل واضح، وتعني الإجابة عن هذا السؤال هو الهدف الرئيس للبحث.

أي مثلا لا يمكن وضع فرض بالشكل الأتي:

(عند تحليل الماء نحصل على ذرات من الأوكسجين والهيدروجين والنتروجين).

وبذلك ينبغي أن يكون الفرض معقولاً ومنسجماً مع الحقائق العلمية المعروفة وليس خيالياً أو متناقضاً معها، فلا يجوز أن يضع الباحث فرضاً يؤدي إلى تناقض أو إلى استحالة بالتحقق.

5. **بساطة الفرض**:

إذا استطاع الباحث إيجاد أكثر من فرض لتفسير الظاهرة أو الموقف، فأنه يفترض أن يأخذ الفرض الأكثر بساطة ووضوحاً في التفسير، فالفروض المعقدة التي تفسر الموقف استناداً إلى عدد من المفاهيم المعقدة هي ليست فروضاً اقتصادية وقد تكون عملية التحقق منها ذات تكلفة عالية، فالفرض السهل هو الفرض الذي يفسر الظاهرة بأقل التعقيبات واقل التكاليف الممكنة.

6. **الاعتماد على تعدد الفروض**:

من الأفضل للباحث أن يعتمد على مبدأ الفروض المتعددة، فيضع عدة فروض محتملة بدلا من فرض واحد. وهي تمثل حلولاً معقولة للمشكلة، إذ يمكن للباحث أن يستقر في أخر البحث على واحد من الفروض يراه مناسباً، وهذا الفرض النهائي يصبح فيما بعد النتيجة الرئيسة التي تنتهي إليها الدراسة.

3-6: اختيار الفروض:

يستعمل البشر الفروض في حل المشكلات التي تواجههم بشكل مستمر، فعندما يفقد الفرد شيئاً فأنه يبحث عنه، ويفترض وجوده في أكثر من مكان، ويقول قد يكون هذا الشيء موجوداً في مكان كذا أو مكان كذا، انه في مثل هذه الحالة يقوم ببناء فروض تساعده في البحث عن الشيء المفقود.

ولغرض التحقق من صحة الفروض أو خطأها، لابد من اختبارها، فأن عملية بناء الفروض لا تعني أن الباحث قد توصل إلى حقيقة ما في حل المشكلة. فالفرض

3- 5-1: أسس صياغة فروض البحث:

تستند عملية وضع وبناء وصياغة الفروض على توافر مجموعة الخصائص والشروط التي ينبغي أن يراعيها الباحث عند وضعه لفروضه وهي:

1. **أن يكون الفرض قادراً على تفسر الظاهرة**:
أي تكون الفروض نابعة من صلب الواقع المدروس، ومستوحاة من الظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها، وتزداد قيمة الفرض بمقدار مقدرته على تقديم تفسير شامل ومعقول للظاهرة أو الموقف مجال الدراسة أو تقديم تعميم شامل يحل الموقف.

2. **قابلية الفرض للتحقق**:
تخضع الفروض للفحص والاختبار، لذا فأن الباحث عند وضعه للفروض ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار انه يتم وضعها وبناؤها بشكل محدد قابل للقياس أو قابل للاختبار التجريبي، بحيث يمكنه من خلال إتباع إجراءات البحث التحقق من صحة أو عدم صحة فروضه، فالفرض الجيد هو الفرض الذي يمكن فحصه.

3. **أن لا يكون الفرض بديهية**:
أي أن الفرض ينبغي أن تكون قابلاً للإثبات أو قابلاً للنفي. فالفرض المثبت مقدماً لا يحتاج إلى دراسة أو بحث، أي أن الفرض ينبغي أن يكون قابلاً للتحقق من صدقه أو كذبهُ(نفيه)، وبذلك على الباحث أن يستبعد مقدماً (عند وضع الفروض) الفروض الصادقة فقط، أو المنفية فقط، وتبنى الفروض التي يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون منفية.

4. **اتساق الفروض مع النظريات والقوانين والقواعد القائمة**:
ينبغي أن تكون الفروض خالية من التناقض فيما بينها أي لا يكون احد الفروض متناقضاً مع فرض آخر وهذا يسمى بالاتساق الداخلي. كما ينبغي أن تكون الفروض خالية من التناقض مع النظريات والقوانين والقواعد المؤكدة وهذا يسمى بالاتساق الخارجي. فأن معظم الفروض تبنى على ضوء النظريات والحقائق التي سبقت البحث، ولذلك فأن وضع الفرض ينبغي أن يأتي منسجماً منها ومكملاً لها.

(ما تأثير المعلومات الكلفوية في قرارات التسعير؟)

فأن الفرض الرئيس يمكن وضعه بالشكل الأتي:

(توجد علاقة معنوية بين المعلومات الكلفوية وقرار التسعير)

وهذه العلاقة أما تكون طردية، أي كلما توفرت المعلومات الكلفوية فانه يتم ترشيد قرارات التسعير بشكل كبير أو علاقة عكسية بمعنى الزيادة في المتغير المستقل (المعلومات الكلفوية) يكون مصحوبة في نقص بالمتغير التابع (ترشيد قرارات التسعير) أو أن لا يكون هناك علاقة أو ارتباط بين هذين المتغيرين.

ويتم صياغة ووضع الفروض باستعمال طريقتين وهما:

1. فرض القبول البديلة (Ha): وهو الفرض الذي يوضح وجود علاقة بين المتغيرين ويسمى أيضاً بالفرض المباشر، وقد يرغب الباحث بأن يضع فرضه بوجود علاقة بينهما.

2. فرض العدم (Ho): وهو الفرض الذي يوضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين ويسمى أيضاً بالغرض الصفري، أي أن الباحث ينفي مبدئياً وجود علاقة بين المتغيرين. وينبغي على الباحث اختيار احد الفرضين (فرض القبول البديلة أو فرض العدم)

ولغرض اختبار الفرض بأسلوب استنباط المترتبات أو النواتج لابد من التحقق من أهلية المحاسبين في مجتمع أو عينة البحث، فلابد من وجود المترتبات الآتية:

أ. إن الكادر المحاسبي مؤهل علميا أي حاصلين على شهادة في المحاسبة.

ب.أنهم أعضاء في نقابة المحاسبين.

ت.أنهم قد مارسوا العمل المحاسبي لفترة من الزمن.

ث.أنهم قد شاركوا في دورات تدريبية في مجال المحاسبة.

لذا يترتب على قيام الوحدة الاقتصادية أو المنظمة بتكليف موظفين للقيام بالعمل المحاسبي، ويترتب على الموظف المتقدم للوظيفة للعمل كمحاسب عدد من المترتبات، وهذه المترتبات يمكن قياسها، فالباحث لا يمتلك وسيلة لفحص ادعاء الموظف بأنه محاسب مباشرة أو بطريقة الملاحظة ولذلك فأنه يلجأ إلى استنباط ما يترتب على فروضيه فأنه يكون قادراً على إثباتها بسهولة لان هذه المترتبات سهلة القياس. فأن الباحث يقوم بما يأتي:

أ. طلب شهادات الموظفين (الشهادة العلمية).

ب. الذهاب إلى نقابة المحاسبين والتأكد من صحة عضوية الموظفين.

ت. القيام بفحص سنوات خدمة الموظفين من ملفاته الشخصية.

ث. طلب شهادة المشاركة بالدورات التدريبية بالمجال المحاسبي.

ثم يقوم الباحث بربط هذه النواتج بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4. الاختبار بالاستقراء (التام أو الناقص)

لغرض اختبار الفروض باستعمال الاستقراء، فأن الباحث يقوم بجمع الحقائق المتعلقة بمتغيرات البحث قبل إصدار الحكم، وذلك باختيار مجتمع للبحث، فإذا تم اختيار المجتمع بالكامل كان استقراءً تاماً، أما إذا تم اختيار عينة من هذا المجتمع فيكون استقراءً ناقصاً. ويختلف الاستقراء عن التجريب، لكون الاستقراء يشمل اختبار وفحص الواقع كما يحدث وليس بإجراء تجربة مصطنعة لحوادث غير واقعية، لذلك فأن

ب. يمكن فحص نهاية السلك الموصل للمصباح، فإذا كان به كهرباء فهذا يعني إسقاط الفرض الثاني.

ت. يمكن فحص المصباح نفسه من خلال التأكد من عدم وجود قطع داخل المصباح أو تشغيله في قاعدة أخرى للتأكد من عدم وجود تلف فيه.

ث. فحص الصمام الكهربائي والتأكد من عدم وجود قطع في سلك الأمان، فإذا وجد الباحث أن السلك مقطوع، فأنه يصل إلى نتيجة بصمة الفرض الرابع وهو التفسير والنتيجة المعقولة والنهائية لعدم إضاءة المصباح.

2. **الاختبار أو التحقق بالتجريب**:

هناك العديد من الفروض لا يستطيع الباحث اختبارها بالملاحظة المباشرة. وذلك لان كثيراً من هذه الفروض تتعلق بالتجريدات فلابد من اختبارها بطريقة غير مباشرة. فالتجريب هو إحدى طرق الاختبار والذي يعني (أحداث ظاهرة معينة ضمن ظروف وشروط يصطنعها الباحث ابتغاء التأكد من صدق الفروض).

والتجربة تختلف عن الملاحظة. فالملاحظة تقتصر على متابعة الحدث أو الظاهرة كما تجري في الواقع، أما التجربة فهي ملاحظة مرتبة أو مدبرة فبعض الظواهر تكون نادرة الحدوث في الواقع أو الطبيعة، ولاختصار وقت حدوثها لو انتظرنا حدوثها طبيعياً أو لإمكان السيطرة عليها بشكل أدق، فأن التجريب يؤدي هذه المهمة. فهو يمثل بحث علاقة ظاهرة بأخرى مختارة، مثل علاقة حجم الغاز بالحرارة، فهذا الأمر قد يتعذر اختباره في الطبيعة العادية.

3. **الاختبار باستنباط المترتبات (أو النواتج Pay off)**:

عادة يترتب على فرض ما عدد من النواتج أو المترتبات، فإذا كان الباحث يرغب في فحص واختبار الفرض الأتي:

(هناك علاقة بين ضعف وعدم تأهيل الكادر المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

هو مجرد تخمين لا يصل إلى مرتبة الحقيقة. إلا إذا تم إثباته واكتشاف الأدلة الكافية التي تؤيده، وعدم اكتشاف أي دليل يعارضه، ولذلك لابد من أن يخطط الباحث في خطوته التالية لإثبات الفروض التي وضعها في بداية البحث أو نفيها أي إثبات صحة أو خطأ الفروض الموضوعة وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات العلمية.

إن بعض الفروض البسيطة يمكن اختبارها بسهولة من خلال الملاحظة، وهناك فروضاً لا يسهل إثباتها، بل تتطلب عملية الإثبات سلسلة من الإجراءات والخطوات، ومن أهم أساليب الاختبار:

1. **الاختبار من خلال الملاحظة المباشرة:**

وهذا الأسلوب يتطلب إجراء عدد من المشاهدات وتسجيلها لفترة يختارها الباحث لغرض التوصل إلى حكم أو تعميم للعلاقة بين متغيرات الفروض. وهذا أسلوب بسيط ولا يتطلب جهداً كبيراً من الباحث كما لا يتطلب استعمال أدوات واختبارات معقدة. ومثال على الاختبار المباشر، لنفترض أن باحثاً حدد المشكلة الآتية:

لماذا لم يضئ المصباح في القاعة الدراسية عند فتح مفاتيح المصباح، وقد وضع الباحث عدة فروض لعدم الإضاءة وكما يأتي:

الفرض الأول: تعطل في الكهرباء أو انقطاع التيار الكهربائي في المبنى.

الفرض الثاني: تلف السلك الموصل للكهرباء.

الفرض الثالث: تلف المصباح نفسه.

الفرض الرابع: تلف الصمام الكهربائي (Fuse) أو سلك الأمان الخاص بخط المصباح.

وكل واحد من هذه الفروض يقبل أن يكون صادقاً أو منفياً. ويمكن اختبار هذه الفروض مباشرة أو بالملاحظة المباشرة وكما يأتي:

أ. يمكن ملاحظة إضاءة النور في أماكن أخرى من القاعة أو المبنى فإذا كان هناك إضاءة أو كهرباء في الخطوط الأخرى للمبنى هذا يعني إسقاط أو نفي الفرض الأول.

2-8: اختيار الموضوع:

أن اختيار موضوع الرسالة أو الأطروحة هو من أصعب المشكلات التي يواجهها طالب الدراسات العليا، إذ يكون حائراً ومتوجساً من أي موضوع يخطر في ذهنه أو يقرأ عنه بشكل مقتطف، خشية أن لا يكون يستحق البحث أو يكون من الموضوعات التي بُحثت وهو لا يعلم.

ويستطيع الطالب تجاوز هذه المرحلة بالقراءة وسعة الاطلاع والتشاور مع ذوي الاختصاص أو مع أساتذته، لان معظم الأساتذة يعرفون أكثر من الطالب عن الموضوعات المبحوثة، ويعرفون ما هي الموضوعات التي لا تزال تستحث البحث والدراسة.

وإذا كان الأساتذة والأقسام العلمية تحرص على ترك الطالب يختار موضوعه بحرية، لكي يكون ميالاً له، فهذا لا يعني انه يستطيع الاستفادة من توجيهاتهم وإرشاداتهم في عملية الاختيار المناسب، خصوصا بأن هناك الكثير من المواضيع والمشاكل تكون مطلوبة من جهات مستفيدة تعلم بها الأقسام:

ويفترض بالطالب وهو يختار موضوعه أن يراعي الأمور الآتية:

1.هل الموضوع الذي اختاره أحبهُ وأميل إليه؟

إذ على الطالب أن يختار الموضوع وهو راغب فيه، لا أن يزج نفسه في موضوع يخالف رغباته أو لإرضاء احد أساتذته ولا أن يختار موضوعاً مجرد سمع بعنوانه الرنان. وتجاربنا تدل على أن كثير من الطلبة قادته مثل هذه الاختيارات إلى فشل ذريع سواء بالمناقشة أو بالحياة العملية وان نجح بالحصول على الشهادة.

2.هل لديه معرفة كافية وشبه يقينية بالموضوع ؟

من الصعب على الطالب الخوض في مواضيع وبخاصة تلك المواضيع التي تتسم بالحداثة، والتي لازال الجدل فيها كبيراً، فمعرفة الطالب المسبقة بالموضوع تعد ضرورية للولوج فيه، فليس من المعقول أن يكتب الطالب في موضوع تكون معرفته العلمية فيه محدودة، فالوضع كمن يدخل مكاناً مظلماً فيضل الطريق.

الفصل السابع

أعداد الرسالة الجامعية

تعد الرسالة والأطروحة الجامعية جهداً علمياً مهماً، أعدت وفق منهجية علمية، والتي ينبغي مراعاتها عند أعداد الرسالة. ويتطلب من الطالب أو الباحث إتباع الأسس العلمية المتعارف عليها في أعداد الرسالة.

8-1: خطوات البحث الأولى:

البحث هو محاولة لاكتشاف جزء من المعرفة، لإذاعته بين الناس والاستفادة منه. والبحوث الجامعية قسمان: رسالة وأطروحة. والرسالة الجامعية هي تقرير وافٍ وبحث علمي يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه، على أن يشمل كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ومرتبة ومؤيدة بالحجج والأسانيد. وتسمية جامعية تطلق على البحث أو الدراسة التي تقدم لنيل شهادة الدبلوم أو البكالوريوس أو الماجستير، ويركز في مناقشتها على منهج الطالب وأسلوبه ودفاعه عنها.

وتكون العبرة في نوع الموضوع وليس في عدد صفحاته، لذا فأن تحديد صفحات الرسالة يون بحسب متطلبات الدراسة أو وفق تعليمات تحددها الجامعة. إن رسالة الماجستير تعطي فكرة عن قدرات الطالب واستحقاقه للحصول على الشهادة ومدى صلاحيته للإقدام على مشروع الدكتوراه.

ويسمى البحث في مرحلة الماجستير بالرسالة وبالانكليزية thesis والهدف منه تقويم المنهج وجودة الأداء في البحث أكثر من التركيز على هدف الاكتشاف والابتكار، أما الأطروحة، فتطلق على البحث الذي يقدمه الطالب لنيل شهادة الدكتوراه، ويسمى البحث في مرحلة الدكتوراه أطروحة (Disertation) وفيها يطالب الباحث إلى جانب المنهج القويم واللغة السليمة، بجديد ينتفع به، ويفترض بعد أطروحة الدكتوراه أن يتوسع بمراجعه وان يظهر براعة في التحليل والتنظيم ومناقشة المادة العلمية والنتائج والاكتشافات، وعادة حجم الأطروحة يفوق حجم الرسالة.

الباحث يستعمل المشاهدات عن المجتمع أو العينة لفترة تاريخية مناسبة، أو إجراء استبيان لآراء وملاحظات أفراد المجتمع أو العينة أو إجراء المقابلات لغرض الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على الحقائق وإثبات صدق أو عدم صدق الفروض. ومن خلال استعمال أدوات البحث والطرائق الإحصائية المناسبة لتحليل العلاقة بين المشاهدات لمتغيرات البحث يمكن للباحث اختبار فروض البحث.